اعتماد وثيقة لائحة الطاقة المتجددة للاستهلاك الذاتي

المصدر: جريدة ام القرى
تاريخ النشر: 13 نوفمبر 2026

□□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□ □□□ **(9/68/2026)** □□□□□□ **26/04/1448**□□

إن مجلس إدارة الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء

بناءً على الصلاحيات المخولة له، وبعد الاطلاع على الفقرة (1) من (المادة الرابعة) من نظام الكهرباء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/44) وتاريخ 16/5/1442هـ، وبعد الاطلاع على (المادة الرابعة) و(المادة الخامسة) من تنظيم الهيئة، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (263) وتاريخ 14/5/1442هـ، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (918) وتاريخ 28/10/1445هـ، وبعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية لنظام الكهرباء فيما يتعلق بمهمات الهيئة، الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم (02/ 43) وتاريخ 13/4/1443هـ الموافق 18/11/2021م، والمعدلة بقرار مجلس الإدارة رقم (8/58/2025) وتاريخ 2/9/1446هـ الموافق 2/3/2025م، وبعد الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة رقم (06/51/43) وتاريخ 20/8/1443هـ الموافق 23/3/2022م، ورقم (1/52/44) وتاريخ 22/11/1444هـ الموافق 11/6/2023م، ورقم (182) وتاريخ 4/11/1438هـ الموافق 27/7/2017م، ورقم (2/46/41) وتاريخ 3/1/1441هـ الموافق 2/9/2019م، ورقم (2/47/41) وتاريخ 29/4/1441هـ الموافق 26/12/2019م، ورقم (6/48/42) وتاريخ 21/1/1442هـ الموافق 9/9/2020م، وبعد الاطلاع على البند (18) من مصفوفة الصلاحيات الاستراتيجية المعتمدة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (5/58/2025) وتاريخ 3/9/1446هـ الموافق 3/3/2025م، وبعد الاطلاع على المستندات والوثائق ذات العلاقة المقدمة لمجلس الإدارة في اجتماعه رقم (68) وتاريخ 26/4/1448هـ الموافق 7/10/2026م.

يقرر ما يأتي:

أولًا: اعتماد وثيقة لائحة الطاقة المتجددة للاستهلاك الذاتي، وفق الصيغة المرافقة.

ثانيًا: تحل الوثيقة -المشار إليها في البند (أولًا) من هذا القرار- محل كل من الوثائق الآتية:

1- وثيقة الإطار التنظيمي للطاقة المتجددة للاستهلاك الذاتي، الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم (06/51/43) وتاريخ 20/8/1443هـ، وتعديلاتها.

2- وثيقة الإطار التنظيمي لمنظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة، الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم (182) وتاريخ 4/11/1438هـ، وتعديلاتها.

ثالثًا: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

رابعًا: تبليغ هذا القرار لمن يلزم؛ لإنفاذه والعمل بمقتضاه، وفقًا لما تقضي به الأوامر، والأنظمة، واللوائح، والتعليمات، والسياسات والإجراءات، ذات العلاقة، وما يستجد عليها.